

برنامج عمل الحكومة

2017/2016 – 2014/2013

"شراكة في المسؤولية لاستدامة الرفاه"

برنامج العمل الحكومي 2014/2013 – 2017/2016

"شراكة في المسؤولية لاستدامة الرفاه"

الفهرس

3.....تقديم

8.....الجزء الاول

8.....لمحة عامة

11.....هيكلية البرنامج

11.....الوضع الراهن

11.....التحديات والمعوقات

13.....المقومات والإمكانات

14.....الجزء الثاني

14.....التوجه الاستراتيجي لبرنامج العمل

15.....المنطلقات والمرتكزات

15.....المنطلقات

16.....المرتكزات

17.....أولويات البرنامج وملخص المشاريع الرئيسية

18.....تعزيز الوحدة الوطنية والمواطنة المسؤولة

18.....الرعاية السكنية

19.....التربية والتعليم

19.....التنمية الشبابية

19.....إصلاح هيكلية الموازنة العامة

20.....تنويع الاقتصاد وتعزيز مشاركة القطاع الخاص

22.....تحديث البنية التحتية

22.....خلق فرص عمل منتجة للكويتيين

22.....تفعيل الحوكمة المؤسسية والإصلاح الاداري

23.....دعم الثقافة والاتصال والاعلام

24.....حماية البيئة

24.....معالجة أوضاع المقيمين غير القانونيين

24.....استكمال البيئة التشريعية

31.....الجزء الثالث

برنامج العمل الحكومي 2014/2013 – 2017/2016

"شراكة في المسؤولية لاستدامة الرفاه"

31.....	استراتيجية الرصد والتقييم والمتابعة
31.....	نظام الرصد والتقييم
31.....	الهيكلية التنظيمية للرصد والتقييم والمتابعة
33.....	آلية المتابعة
34.....	المؤشرات الدولية
34.....	المؤشرات الوطنية
34.....	متطلبات عملية تنفيذ الرصد والتقييم

برنامج العمل الحكومي 2014/2013 – 2017/2016

"شراكة في المسؤولية لاستدامة الرفاه"

تقديم

التزاماً منها بأحكام الدستور، وانطلاقاً من رغبتها الصادقة في الارتقاء بمستوى التعاون مع السلطة التشريعية بهدف الوصول الى تحقيق الأهداف التي نصبو اليها جميعاً من نمو وتقدم ورفاه، تتقدم الحكومة الى مجلسكم الموقر ببرنامج عملها للفصل التشريعي الرابع عشر (2014/2013 – 2017/2016) وكلها أمل في أن يشكل انتقالاً الى مرحلة جديدة من التعاون والإنتاج بين السلطتين لما فيه مصلحة الشعب الكويتي، الذي ينتظر منا جميعاً، إنجازات حقيقية ملموسة تقنعه بأن السلطتين التنفيذية والتشريعية، تمتلكان الإرادة والرغبة والقدرة على إحداث التغيير الايجابي المطلوب والضروري، والنقلة النوعية المنشودة الى الآفاق الرحبة للمستقبل. وهو تغيير يتطلب منا جميعاً تضحيات كبيرة، هي أقل ما يستحقه هذا الوطن الذي منح أبناءه دون حساب؛ وقد حان الوقت ليتحملوا مسؤوليتهم الوطنية من خلال الانخراط بجدية في جهدهم، لتنميته وتطويره والارتقاء به الى مركز مالي وتجاري جاذب للاستثمار. ويستدعي هذا الجهد من الجميع التخلي عن مصالحهم الضيقة الأنانية من أجل المصلحة الوطنية العليا طويلة الأمد، التي في المحصلة هي مصلحة جماعية عامة للجيل الحالي من أبناء هذا الوطن وأجياله المستقبلية.

إن ما نحن بصددده يلخصه شعار هذا البرنامج " شراكة في المسؤولية لاستدامة الرفاه"، وهو أسلوب ونهج مستجدين في العمل الحكومي نأمل أن ينتج التغيير الايجابي المنشود من خلال تفاعل جاد، وتعاون وثيق وشراكة ومشاركة حقيقتين، من كافة فئات وقوى وشرائح المجتمع في عملية التنمية، لتنفيذ برنامج العمل بنجاح، خاصة وأن الانسان الكويتي هو هدفها الأسمى والقوة الدافعة الرئيسية في تحقيق استدامة الرفاه.

إن الحقيقة الماثلة أمامنا، والتي ينبغي على الجميع إدراكها من أجل تداركها وإصلاحها وتغييرها، هي أن دولة الرفاه الحالية التي تعودها الكويتيون غير قابلة للاستمرار. فحقائق الأوضاع الاقتصادية، محلياً وعالمياً، تشير الى ضرورة تحول المجتمع الكويتي، من مستهلك لمقدرات الوطن الى منتج للثروة للمساهمة في الاقتصاد الوطني. ويسعى برنامج الحكومة الذي بين أيديكم الى البدء بتحقيق ذلك.

إن تحقيق المطلب السامي، والهدف الذي يجمع عليه الكويتيون في رؤية بلدهم مركزاً مالياً وتجارياً جاذباً للاستثمار لن يتحقق الا بالشراكة الكاملة بين القطاعين العام والخاص، ومعهما الحكومة والمجلس والشعب بكافة فئاته، وخاصة فئة الشباب التي تشكل الأغلبية في مجتمع أن له أن ينفذ عن كاهليه الخلافات والفرقة ويستعيد عجلة الانتاج. إن تنويع القاعدة الاقتصادية بحيث لا تعتمد على النفط كمصدر رئيسي وحيد للدخل هو هدف رئيسي من أهداف الحكومة، وكذلك إعادة تأهيل وتدريب وإعداد قوة العمل الوطنية المؤهلة، وإعادة توزيعها بين القطاعين العام والخاص.

برنامج العمل الحكومي 2014/2013 – 2017/2016

"شراكة في المسؤولية لاستدامة الرفاه"

وإذا كان لمجلسكم الموقر، ممثل الشعب بكافة فئاته، أن يكون شريكاً لهذه الحكومة، ومعيناً لها على الدخول الى مرحلة جديدة من التعاون والانجاز بين السلطتين، فإننا نتطلع من مجلسكم الموقر ان يشاركنا في قراءة البرنامج بعين فاحصة تضع في الاعتبار أن التحديات الماثلة أمامنا جميعاً، على صعيد استدامة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، هي تحديات ضخمة وصعبة وتتطلب قرارات جريئة. ويتمثل أهم هذه التحديات في:

التحديات الأمنية

وفي مقدمها محاولة البعض لزعزعة الاستقرار السياسي على الصعيد المحلي الذي من شأنه أن يعيق عملية الإصلاح والتنمية للنهوض بالكويت الى آفاق المستقبل الواعد، إضافة الى التوترات القائمة في دول الجوار.

التحديات المجتمعية

ومنها مهددات النسيج الاجتماعي كالنزعات الطائفية والقبلية والمذهبية والفئوية، وضعف روح المواطنة المسؤولة والانتماء .

التحديات التنموية

وتتضمن اختلالات التركيبة السكانية، بين مواطن ووافد، وتدني الكفاءة التعليمية وعدم مواكبة النظام التعليمي لمتطلبات سوق العمل، وتراجع خدمات الصحة والإسكان، وتآكل البنى التحتية.

التحديات الاقتصادية

وعلى رأسها اختلالات هيكل الاقتصاد وسوق العمل، وكذلك النمو والانفاق غير المستدام في ميزانية الدولة.

تحديات التميز المؤسسي

وتتلخص في شك المواطن بقدرة الحكومة على احداث التغيير الإيجابي المطلوب والضروري، إضافة الى البطء في تفعيل الحوكمة والعمل المؤسسي المتميز والمنهجي المؤديان الى ضعف المساءلة والشفافية وقدرات ومهارات الكوادر الوطنية للتنافس، ونقص الحافز الذاتي لدى الكثيرين للتطوير والإبداع، وزيادة معدلات الفساد.

وإذا كان ما سلف هو النصف الفارغ من الكأس، فإن نصفه الممتلئ يتمثل في أن بلادنا تتمتع بعدد من الإمكانيات والمقومات التي ستمكنها، إن أحسن استخدامها، من مواجهة التحديات سالفة الذكر. وفي مقدمة هذه المقومات والإمكانيات تمسك الشعب الكويتي بوحدته الوطنية والملاءة المالية التي تتمتع بها الكويت إضافة الى موقعها الجغرافي المميز والنظام السياسي القائم على الديمقراطية والمشاركة الشعبية، واستقلالية ونزاهة القضاء.

برنامج العمل الحكومي 2014/2013 – 2017/2016

"شراكة في المسؤولية لاستدامة الرفاه"

لكن التحدي الأكبر كما تراه هذه الحكومة هو كيفية الوصول الى إقناع المواطن الكويتي، بأنه لضمان استمرار الكويت وطناً يحقق استدامة الرفاه لأبنائه ، فإن علينا جميعاً أن نعي حقيقة أن المالية العامة للدولة ستواجه عجزاً حقيقياً في الميزانية بحلول عام 2021 إن استمرت معدلات الإنفاق وارتفاع أسعار النفط ومعدلات الانتاج على ما هي عليه الآن. إن تسليط الضوء على هذه الحقيقة، وتكرار التذكير بها، لا يهدف الى اثاره قلق المواطنين على مستقبل وطنهم بقدر ما يرمي الى تحفيزهم على المشاركة في عملية النهوض الوطني الشامل التي تشكل خطة التنمية وبرنامج عمل الحكومة المرفق جزء لا يتجزأ منها.

ولمواجهة التحديات الماثلة، فقد حددت الحكومة سلسلة أولويات في برنامج عملها المقدم لمجلسكم الموقر، وهي تعزيز الوحدة الوطنية وروح المواطنة المسؤولة، والتركيز على استدامة الطبقة الوسطى والرفاه الاجتماعي، وخلق فرص عمل منتجة، والتنمية الشبابية، وتوفير الرعاية السكنية وتقليل فترة الانتظار، وتحسين خدمات الرعاية الصحية، وتطوير التعليم ليواكب التطورات التكنولوجية والعلمية، وتطوير البنى التحتية، ودعم الثقافة والاعلام، وتفعيل الحوكمة المؤسسية وتعزيز النزاهة والشفافية، والقيام بالإصلاح المالي والإداري وتحسين الأداء الحكومي، واستكمال البنية التشريعية.

وتؤمن الحكومة بأن نهضة البلاد لن تتحقق دون توجيه الجهد اللازم لتمكين الشباب الكويتي كعنصر متعلم ومنتج ومبدع. وفي هذا السياق، وانطلاقاً من التزامها بقضايا الشباب، اعتمدت الحكومة وثيقة المؤتمر الوطني للشباب، وباشرت في تطبيق توصياته لتفعيل مشاركتهم الإيجابية ودورهم البناء في خدمة المجتمع، وتنمية ملكاته ومواهبه الإبداعية وطاقاته الخلاقة، وتذليل ما يواجهه من عقبات للنهوض بمسؤولياته تجاه مجتمعه.

إن دور مجلسكم الموقر، سيكون حيوياً وحاسماً في سرعة إقرار منظومة التشريعات اللازمة لمواجهة هذه التحديات، وفي مقدمها القوانين المتعلقة بالمشتريات والمناقصات العامة، وتعديل أحكام قانون نظام أملاك الدولة وتنظيم عمليات البناء والتشغيل والتمويل، وإنشاء هيئة الطرق والنقل، وإنشاء هيئة اتصالات، وإنشاء مدينة الحرير وجزيرة بوبيان وإقرار القوانين المتعلقة بالتجارة والمعاملات الالكترونية، والوكالات التجارية ودعم الأسرة وحماية الأطفال. كما سيكون لتفهم مجلسكم الموقر الدور الهام في دعم الاحتياجات المؤسسية لتفعيل هيئة الغذاء، وهيئة القوى العاملة، وهيئة العامة لمكافحة الفساد، والصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة.

إن هذا البرنامج المرتكز الى السياسات التنموية الاصلاحية ، هو أحد لبنات تحقيق رؤية الكويت الاستراتيجية 2035 التي تسعى، بحلول ثلاثينيات القرن الحالي، الى "تحول الكويت الى مركز مالي وتجاري جاذباً للاستثمار، يقوم فيه القطاع الخاص بقيادة النشاط الاقتصادي، ويذكي فيه روح المنافسة ، ويرفع كفاءة الإنتاج في ظل جهاز دولة مؤسسي داعم، ويرسخ القيم، ويحافظ على الهوية

برنامج العمل الحكومي 2014/2013 – 2017/2016

"شراكة في المسؤولية لاستدامة الرفاه"

الاجتماعية، ويحقق التنمية البشرية والتنمية المتوازنة، ويوفر بنية أساسية ملائمة وتشريعات متطورة وبيئة أعمال مشجعة".

وفي إطار هذه الرؤية سيتم، بعون الله، كما نأمل ونثق، الوصول بمجتمعنا الى:

أولاً: استدامة الرفاه الاجتماعي المنشود والمبني على قاعدة إنتاجية عمادها مواطن ملتزم ومنتج ومبدع، يعي أن عليه أن يعطي بقدر ما يأخذ وربما أكثر ليضمن المستقبل لأبنائه من بعده.

ثانياً: استدامة البيئة الاقتصادية من خلال تنويع الاقتصاد وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وجذب الاستثمار الأجنبي وتوطين رأس المال الكويتي، وإصلاح المالية العامة للدولة.

ثالثاً: التميز المؤسسي من خلال تطبيق الإصلاحات الإدارية وإعادة هيكلة مؤسسات الدولة وتعزيز قدرات القوى العاملة الوطنية، وكفاءة القياديين والاشرفيين في القطاع الحكومي.

إن الوصول بمجتمعنا الى هذه الغايات، يعني حكماً الارتقاء بجودة الخدمات المقدمة للمواطنين في مختلف القطاعات، من الصحة والتعليم، الى الإسكان والتوظيف، وذلك من خلال شراكة فاعلة وقوية بين القطاعين العام والخاص، ومشاركة نشطة من مؤسسات المجتمع المدني، تحقق هذه النقلة النوعية المنشودة. وتمثل هذه الشراكة المدخل الأساس الى وضع اقتصادي تنافسي للكويت. ولتحقيق هذا الهدف، ينبغي العمل على احياء روح المبادرة في القطاع الخاص، من خلال تحريره من القيود التي يعاني منها حالياً، بما يعطيه حصة ودورا أكبر في النمو الاقتصادي للبلاد.

إننا ندرك تماماً، أن إقناع المواطنين بجدية توجه الحكومة نحو الإصلاح يتطلب إقناع الكلام بالعمل على تحقيقه، لاسيما في تحسين الهيكلية الإدارية للدولة التي ستقوم على معايير الكفاءة والقدرة والانجاز، لا على الوساطة والمحسوبية. وهذا يعني حكماً أن يوضع الشخص المناسب والكفو في المكان المناسب.

والحكومة، إذ تمد يد التعاون مع مجلسكم الموقر، والى كل المواطنين على اختلاف توجهاتهم وانتماءاتهم وشرائحهم، للعمل معها على تحقيق أهداف الانتقال بوطننا ومجتمعنا الى آفاق المستقبل الريحبة، لتؤكد مجدداً أنها في سياق مع الزمن، وأن الوقت هو عنصر بالغ الأهمية في هذا الصدد، وأن عملية الإصلاح والتنمية لا بد وأن تدار بسرعة وكفاءة. إننا لا نملك رفاهية إضاعة المزيد من الوقت، فيكفينا ما هدر منه، ويكفينا ما أضعنا من فرص نتيجة صراعات وخلافات.

برنامج العمل الحكومي 2014/2013 – 2017/2016

"شراكة في المسؤولية لاستدامة الرفاه"

وتتعهد الحكومة لمجلسكم الموقر، ومن خلالكم للشعب الكويتي الكريم، بأنها لن توفر جهداً ولا وقتاً في سعيها الى تعزيز قيم الشراكة والمشاركة والتعاون بينها وبين كل مكونات الوطن الكويتي، لقناعة راسخة منها بأن المواطن الذي هو هدف التنمية ومحورها، هو في نفس الوقت محركها والقوة الدافعة لها، وهو من سيقدر في النهاية نجاحها، إن شاء الله، او فشلها، لا سمح الله.

إن المطلوب اليوم لتحقيق هدفنا في إحداث هذه النقلة النوعية للكويت، من دولة الرعاية المرحلية الى دولة الرفاه المستدام، هو توحيد الإرادة السياسية، والتزام القوى الفاعلة بالمشاركة فيها بجهود صادقة مخلصه تحقق التغيير المنشود، والعمل بجدية على تعويض الوقت والفرص الضائعة، لإعادة وطننا الى تبوء مركز الصدارة التي نطمح اليه جميعاً.

وفق الله الجميع لما فيه خير بلدنا الكويت ورفعته وعزته وكرامته.

رئيس مجلس الوزراء

جابر المبارك الصباح

برنامج العمل الحكومي 2014/2013 – 2017/2016

"شراكة في المسؤولية لاستدامة الرفاه"

الجزء الاول

لمحة عامة

تسعى الحكومة من خلال برنامج عملها 2014/2013 – 2017/2016 لاستكمال عملية التحول المستقبلي للكويت، مستندة الى رؤية الكويت 2035، لتحقيق النقلة النوعية التي تسمح بالعبور من دولة الرعاية المرحلية الى دولة الرفاه المستدام. ويهدف البرنامج الى تعزيز الدور الريادي للكويت كمركز مالي وتجاري جاذبة للاستثمار، من خلال تعظيم امكانيات الكويت البشرية والاقتصادية. وسوف تترجم الحكومة هذه الرؤية بالاستثمار في رأس المال البشري المتعلم والمنتج والمبدع، والذي لن تدخر جهداً في تطوير امكانياته وقدراته؛ وبتعزيز الهوية الوطنية والثقافية المميزة والمتسامحة، وبتنوع وتوسيع قاعدة الاقتصاد غير النفطي بريادة القطاع الخاص، من اجل استدامة الرفاه الاجتماعي والاقتصادي عبر شراكة حقيقية مع مختلف الجهات المعنية، الذي عبرت عنه الحكومة في رؤيتها الاستراتيجية بتبني " شراكة في المسؤولية لاستدامة الرفاه" شعاراً لبرنامجها.

والتزاماً من الحكومة بتحقيق الأولويات الرامية الى التنمية المتكاملة واستدامة الرفاه، فقد وضعت نصب عينيها تنشيط دور القطاع الخاص في قيادة التنمية الاقتصادية، خاصة لجهة تنوع وتوسيع قاعدة الاقتصاد غير النفطي. وستعمل على تحقيق التميز المؤسسي والاصلاح الاداري لرفع الاداء الحكومي ومستوى الشفافية، وتفعيل المساءلة والمحاسبة ومحاربة الفساد، وذلك من خلال تجذير مفاهيم التميز في خدمة المتعاملين كثقافة وطنية وسلوك مؤسسي، وإعادة هيكلة جهاز الدولة وإدخال الإصلاحات الإدارية والمالية اللازمة عليه، وتفعيل الحكومة الالكترونية ونظام المعلوماتية، وبناء المهارات والقدرات الوطنية من اجل أداء وتنفيذ متكاملين، ودعم الاتصال للترويج للبرنامج من اجل كسب التأييد ورفع مستوى مشاركة الجهات المعنية في الحكومة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني والمواطنين، وتشجيع الموظفين العاميين على الاستزادة من المعرفة والابداع والابتكار.

كما تؤمن الحكومة بأن البرنامج سيقود في المحصلة الى حشد إمكانات مختلف قوى وشرائح وفئات المجتمع الكويتي، للمشاركة في عملية التنمية الوطنية. ولهذا الغرض، يسلك البرنامج نهجاً شمولياً وتشاركياً على حد سواء، وهو يتضمن عرضاً للوضع الراهن، والتحديات والإمكانات، وأولويات الحكومة، والسياسات العامة والأهداف الاستراتيجية والإنجازات المتوقعة وآلية المتابعة والرصد والتقييم. أما بشأن البرامج والمشاريع الرئيسية وتفصيلها ومدد إنجازها فسيكون محلها وفق القانون بشأن التخطيط الاقتصادي والاجتماعي ضمن:

- الخطة السنوية 2014/2013 التي تم إعدادها بالتنسيق والترابط مع ميزانية الدولة لنفس العام، وسيتم ارسالها بمشروع بقانون إلى مجلس الأمة خلال شهر نوفمبر 2013 وهي الخطة الاخيرة في تنفيذ الخطة الاتمانية متوسطة الاجل الحالية.

برنامج العمل الحكومي 2014/2013 – 2017/2016

"شراكة في المسؤولية لاستدامة الرفاه"

■ الخطة الإنمائية متوسطة الأجل للسنوات 2014/2013-2018/2019 وذلك بالاتساق والتكامل مع ما تضمنه برنامج عمل الحكومة من توجهات وأولويات وقضايا، وستقوم الحكومة بإرسالها بمشروع بقانون إلى المجلس الموقر بعد ارسال الخطة السنوية بفترة وجيزة.

وتعي الحكومة حجم التحديات الأمنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية والتنموية القائمة التي تواجه تنفيذ البرنامج، والتي لا يمكن التغلب عليها إلا بالتعاون مع مجلسكم الموقر وتعزيز الاستقرار السياسي وترسيخ الانتماء والهوية الكويتية، ومكافحة الفساد وتفعيل المساءلة والمحاسبة.

وستعمل الحكومة على مواجهة وتفكيك العوامل التي تهدد النسيج الاجتماعي، كالنزعات المذهبية والطائفية والقبلية والفئوية، ونبرات الغلو والتطرف المتصاعدة في الخطاب بين بعض فئات المجتمع. وللكويتيين في التاريخ الحديث خير دليل على ان وحدتهم قوة تصنع المعجزات، عندما اجتمعت كلمتهم وتوحدوا في وجه الغزو العراقي الغاشم للكويت في عام 1990. إن الوحدة الوطنية هي على رأس الاولويات بالنسبة للحكومة، وستعمل بكل ما أوتيت من طاقة وإمكانية على تعزيزها وتدعيم أركانها، وحمايتها من مختلف النزعات التي قد تهددها، وهي لن تتسامح مع من يحاول احداث شرخ في جدارها كائناً من كان. كما ستعمل الحكومة على ترسيخ مبادئ العدالة والمساواة والشفافية، وتكريس سيادة القانون وتعزيز روح المواطنة المسؤولة وحس الانتماء الوطني، من خلال استراتيجيات وسياسات إعلامية وتربوية وثقافية وفكرية واجتماعية واقتصادية، تشارك فيها جميع الجهات المعنية من القطاعين الحكومي والخاص والمجتمع المدني والمواطنين.

ستعمل الحكومة على تعزيز وتطوير المسيرة الديمقراطية، خاصة في ضوء ما مرت وتمر فيه الكويت من تفاعلات سياسية واجتماعية. وهي ضرورة حتمية للاستمرار في تحقيق المزيد من الإنجازات والمكاسب الوطنية. إن هذه المسيرة هي من أهم مقومات تقدم الوطن ونهضته. فالكويت دولة تحكمها مؤسسات تمارس سلطاتها في إطار دستور يحظى بالإجماع، وقوانين تضمن الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين يضمنها قضاء مستقل ونزيه، إضافة إلى مجتمع مدني ناشط وإعلام وطني حر، يشكل منبراً لتفاعل الآراء والأفكار والرؤى بما يغني النقاش الوطني حول القضايا التي تهم المجتمع.

إن العنصر البشري أهم رأس مال وطني للكويت، وقد سجل تقدماً ملحوظاً في مؤشرات التنمية، ما يعد انجازاً حضارياً هاماً للكويت. يضاف الى ذلك ما حققته الدولة من تقدم على صعيد رفع مستوى الرفاه الاجتماعي والاقتصادي، وتأسيس شبكة أمان اجتماعي توفر الاستقرار للفرد والاسرة والمجتمع. ولضمان استدامة الرفاه، ستضع الحكومة مجموعة من السياسات الهادفة لتعزيز دخل وإنتاجية الطبقة الوسطى، التي تشكل قوتها واستقرارها دعماً أساسياً لاستدامة الاقتصاد وازدهاره.

وإن إدراك الجميع، لحقائق الأوضاع الاقتصادية، محلياً وعالمياً، والى ضرورة تحول المجتمع الكويتي، من مستهلك للثروة الوطنية الى منتج لها، وضرورة الموازنة بين حقوقه على الدولة

برنامج العمل الحكومي 2014/2013 – 2017/2016

"شراكة في المسؤولية لاستدامة الرفاه"

ومسؤولياته وواجباته تجاهها، تشكل الخطوة الأولى الى تغيير ثقافة قامت على مفهوم الرعاية بالمنح والهبات من المهد الى اللحد، وهو الأمر الذي بات عبئاً على ميزانية الدولة، ويهدد استمراره بظهور عجز حقيقي في الموازنة خلال السنوات 2021 - 2029 وفقاً لعدة سيناريوهات. ولا يمكن السماح باستمرار هذا الوضع لما يشكله من تهديد للأمن الوطني والاجتماعي واستقرار البلاد، وما يحمل من مخاطر على استدامة الاقتصاد والرفاه الاجتماعي. إن معالجة هذا الخلل تقتضي إعادة نظر جذرية في السياسات العامة للرعاية والدعم، التي يستحيل استمرارها، وتتطلب ملامسة الواقع، وطرح الحلول والآليات لتحويل المجتمع الكويتي، من مجرد مستهلك لمقدرات الوطن الى منتج للثروة، ومن أهمها الدفع باتجاه توطين العمالة وتشجيع الشباب على الابداع والانخراط في العمل الحر في القطاع الخاص.

وتؤكد الحكومة ان استدامة التنمية لا تتم إلا بوجود هياكل مؤسسية متطورة ذات كفاءة لإدارة العملية، التي يتعين أن تقوم على انماء متوازن اجتماعياً واقتصادياً وجغرافياً، وعلى شراكة وطنية حقيقية بين جميع السلطات والقطاعات المعنية والمواطنين. ولهذا الغرض، ستقوم الحكومة بربط السياسات التنموية بالأهداف الاستراتيجية والمشاريع ومؤشرات الاداء/ KPIs والمشاريع لترجمة اولويات البرنامج. ومن الخطوات الاساسية ضمان جودة الاداء المتعلق بشكل مباشر في تطوير القدرات والمهارات الادارية والتكنولوجية للموظفين العاملين، كمدخل لتعزز جودة الاداء الانمائي والمؤسسي.

وستدعم الحكومة بيئة الاتصال والإعلام، بثتى وسائلها وأشكالها، نظراً لما تلعبه من دور استراتيجي ومحوري، كركن أساس في الاستثمار الخدمي وفي إبراز مميزات الكويت كمركز مالي وتجاري جاذب للاستثمار. وكذلك الاسهام في إنجاح العملية السياسية والتنموية بترسيخ ثقافة التواصل ما بين الدولة والمواطنين، والترويج للمعلومات والثقافة الوطنية لنشر الوعي، وتعزيز الشفافية والتماسك الاجتماعي.

ولهذا الغرض، ستطلق الحكومة حملةً رئيسيةً للترويج لوسم الكويت محلياً وخارجياً، Branding (Kuwait) ترمي إلى الترويج الاستثماري والاجتماعي والثقافي للكويت محلياً ودولياً. ويتطلب نجاح هذه الحملة تضافر الجهود والخبرات الوطنية المتميزة والمشاركة والشراكة مع سائر القطاعات والمواطنين لاسيما الشباب.

إن فعالية الأداء التنفيذي للحكومة ترتبط بمستوى جودة مؤشرات الاداء للمشاريع التي يتضمنها برنامج العمل. ولضمان فعالية الاداء عمدت الحكومة في برنامجها، الى وضع مؤشرات لقياس الأداء (KPIs) مستعينة بمؤشرات دولية ووطنية، إضافة الى جداول زمنية وآلية رصد وتقييم ومتابعة للبرنامج تهدف لرفع مستوى الاداء والشفافية والمساءلة والمحاسبة، كنهج شامل من شأنه أن يدعم مسيرة الإصلاح المنشود.

برنامج العمل الحكومي 2014/2013 – 2017/2016

"شراكة في المسؤولية لاستدامة الرفاه"

إن الحقيقة التي ينبغي ألا تغيب عن بال أحد هي أن إنجازات التنمية لا تقاس بما يتحقق في الحاضر حصراً، وإنما بما توفره هذه الإنجازات من ضمانات لأجيال المستقبل للاستفادة من ثمارها والبناء عليها.

هيكلية البرنامج

تتضمن بنية البرنامج الأجزاء الرئيسية الثلاثة التالية:

الجزء الأول: يقدم لمحة عامة عن البرنامج، وسياقه وهيكلته. كما يعرض تحليلاً للوضع الراهن والأداء الاقتصادي، بما في ذلك التحديات والمعوقات، وفرص وامكانات النمو الاقتصادي والاجتماعي.

الجزء الثاني: يستعرض التوجه الاستراتيجي لبرنامج العمل في إطار رؤية الكويت 2035. ويتناول الأولويات والاهداف العامة والمنطلقات والمبادئ، واستراتيجيات معالجة التحديات والمعوقات. كما يستعرض الانجازات المتوقعة للمشاريع الرئيسية على صعيد أولويات الحكومة.

الجزء الثالث: يستعرض نظام الرصد والتقييم والمتابعة، والهيكلية التنظيمية للمتابعة وكيفية استخدام هذا النظام لتقييم الاداء والممارسات وفعالية الإدارات والخدمات العامة ومؤشرات قياس الاداء والمتابعة لتحقيق النتائج والاهداف الاستراتيجية المحددة.

الوضع الراهن

سجل الاقتصاد الوطني معدلات نمو مرتفعة من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بلغت حوالي 8,5% عام 2012. إلا أن هذه المعدلات تنصف بعدم الاستدامة لارتباطها بمصدر دخل عرضة للتقلبات، وهو العوائد النفطية. إن البطء في التحول الهيكلي للاقتصاد بشكل يُعظم دور القطاع الخاص وريادته في النشاط الاقتصادي، واختلالات سوق العمل والتركيب السكانية ومحدودية فرص العمل، وظهور البطالة المتعلمة والبطالة الطوعية، واتساع الفجوة بين الأجور في القطاعين العام والخاص، كلها عوامل تؤثر مجتمعة على العملية التنموية وتعرقل مسارها.

التحديات والمعوقات

تواجه الكويت مجموعة من التحديات والمعوقات التي ينبغي التعامل معها في إطار تنميته والنهوض به من أبرزها:

- تراجع التوافق على القضايا والأولويات الوطنية، وعدم استقرار العلاقة بين الحكومة ومجلس الأمة، والفجوة الأخذة في الاتساع بين قيم الديمقراطية وبعض مكونات الخطاب السياسي والإعلامي.

برنامج العمل الحكومي 2014/2013 – 2017/2016

"شراكة في المسؤولية لاستدامة الرفاه"

- النمو غير المستدام في ميزانية الدولة حيث تتوقع البيانات ان تواجه الميزانية عجزاً حقيقياً مستمراً في وقت ما بين عامي 2021 و2029. ووفقاً لسيناريوهات مختلفة، فإن المبالغ التراكمية للعجز قد تتراوح بين 51 مليار دينار و414 مليار دينار، مما يعني بدء رحلة الاستنزاف التصاعدي للاحتياجات والفوائض المالية في سد عجز الموازنة العامة.
- تدني الاسعار والرسوم على الخدمات والسلع والغياب شبه الكلي للعائدات الضريبية، ما جعل العائدات النفطية هي المورد الأساسي للميزانية حيث شكلت ما نسبته 96 % في ميزانية السنة المالية 2014/2013. كما ان معدلات الإنتاج والموارد المالية لا تواكب ولا تنمو بما يتناسب مع النمو في الانفاق الحكومي، خاصة الجاري منه، وأدى هذا الى عجز بالموازنة بعد استبعاد الإيرادات النفطية بلغ حوالي 17 مليار دينار في موازنة 2012-2013. ومما لا شك فيه أن استمرار الوضع على ما هو عليه سوف يهدد استدامة مكاسب التنمية والحفاظ على مستوى عالٍ من الرفاه الاجتماعي والاقتصادي.
- الخلل في ميزان المدفوعات غير النفطي الذي يعني أن فائض ميزان المدفوعات سيتحول إلى عجز لدى استبعاد الصادرات النفطية. وفي حال عدم إيجاد صادرات بديلة سينعكس ذلك على تآكل الاحتياطي المالي تدريجياً، بشكل يؤثر سلباً على قدرة الكويت على تمويل الواردات وتلبية حاجات المجتمع الأساسية.
- ضيق القاعدة الاقتصادية ومحدودية الفرص الاستثمارية للقطاع الخاص يشكل عائقاً كبيراً أمام النمو. حيث قادت هيمنة الدولة على النشاط الاقتصادي الى تهميش وتراجع دور القطاع الخاص في النمو الاقتصادي، وخاصة في قطاعات كان له ان يلعب دوراً مهماً فيها كالخدمات والبنى التحتية والإسكان وغيرها.
- القيود المؤسسية والإدارية الناجمة عن طول الدورة المستندية وتعطلها في بعض الأحيان، تنعكس سلباً على تنفيذ البرنامج الحكومي، وكذلك المعوقات الإدارية والبيروقراطية وتداخل الاختصاصات بين الأجهزة الحكومية.
- اختلالات التركيبة السكانية حيث يشكل الكويتيون ما نسبته ثلث عدد سكان وانعكس ذلك على اختلالات في تركيبة سوق العمل، حيث يعمل معظم الكويتيين في القطاع العام، بينما تهيمن العمالة الوافدة على القطاع الخاص. وقد كرست سياسات الدولة للضمان الوظيفي للمواطن وثنائية الأجور بين القطاعين العام والخاص المزيد من الاتكالية والاعتماد على الحكومة في مجال التشغيل لدى الكويتيين ما قاد بدوره إلى خلق بطالة طوعية بين الساعين إلى وظيفة حكومية وعدم جاذبية القطاع الخاص.

برنامج العمل الحكومي 2014/2013 – 2017/2016

"شراكة في المسؤولية لاستدامة الرفاه"

■ لم يرتق النظام التعليمي إلى مستوى الكفاءة المطلوبة التي تساهم في تعزيز النمو الاقتصادي والاجتماعي وتلبية احتياجات سوق العمل من عمالة وطنية مؤهلة وخاصة في مجال المهن العلمية والهندسية والفنية، ولا زالت مخرجاته مختلفة ومتحيزة للتخصصات الادبية والإنسانية والاجتماعية، حيث تراوحت نسبة خريجي جامعة الكويت ضمن التخصصات الاجتماعية والإنسانية، ما بين 71% و 77% في ثلاثة فصول دراسية عامي 2011-2012.

■ تردي البنية التحتية وتراجع نوعية الخدمات العامة التي تقدمها الدولة في مختلف القطاعات، والتقدم البطيء في إنجاز وتفعيل نظم وهيكلية الحكومة الالكترونية، تشكل تحدياً كبيراً في مسار التنمية المستقبلية واستدامة الرفاه الاجتماعي.

المقومات والإمكانات

تتمتع الكويت بمجموعة من الإمكانيات والمقومات التي من شأنها أن تسهل عملية نهوض اقتصادي واجتماعي تحقق أهداف الوصول بالمجتمع الى الرفاه الاجتماعي والاقتصادي المستدامين، وأهمها:

■ مسيرة ديموقراطية حققت إنجازات ومكتسبات وطنية على جميع الأصعدة، وتعد من المقومات المهمة لتقدم ونهوض المجتمع الكويتي. كما أن الكويت دولة مؤسسات وقانون وقضاء مستقل ونزيه، تضمن الحقوق الأساسية والحريات العامة لمواطنيها وللمقيمين فيها، ولديها تجربة متميزة في المشاركة الشعبية، بالإضافة إلى وجود مجتمع مدني فاعل، وإعلام وطني حر.

■ الوحدة الوطنية والتماسك الاجتماعي، من اهم المقومات لدى الشعب الكويتي، الذي عبر في مناسبات مختلفة عن عمق وصلابة تمسكه بوطنه والاعتزاز بالانتماء اليه.

■ موارد بشرية وطنية قطعت الدولة شوطاً كبيراً في تأهيلها، وسجلت تقدماً ملحوظاً في مؤشرات تنميتها بما يُعد إنجازاً حضارياً هاماً للشعب الكويتي.

■ تمتلك الكويت ملاءة مالية وتصنيفاً مالياً مرتفعاً يشكلان مقوماً مهماً من مقوماتها الاقتصادية. وهي صاحبة واحداً من أكبر الصناديق السيادية في العالم الذي تمتد أذرع استثماره في العديد من الدول والمجالات.

■ قطاع خاص نشط وفاعل ولعب دوراً ريادياً إقليمياً في مجال التجارة والاقتصاد، هو من أهم عناصر قوة الاقتصاد الكويتي. وتسعى الحكومة إلى دعم توطين خبرات واستثمارات هذا القطاع داخلياً بهدف تعزيز إسهامه في عجلة الاقتصاد الوطني.

برنامج العمل الحكومي 2014/2013 – 2017/2016

"شراكة في المسؤولية لاستدامة الرفاه"

- الإمكانات الاقتصادية الكامنة للدولة من خلال موقعها الاستراتيجي وموانئها الممتدة على الخليج العربي ، سيدفع في تنشيط تجارة إعادة التصدير والتراخيص.
- بنك مركزي لديه سياسات نقدية فعالة تحافظ على الاستقرار النسبي في سعر صرف الدينار الكويتي ضمن الحدود التي لا تؤثر سلباً على الأداء الاقتصادي للدولة. بالإضافة الى توفر منظومة رقابية متطور لديه، ونظام مصرفي داعم للاقتصاد الوطني ولديه تصنيفات ائتمانية جيدة، وحافظ على ملاءته المالية أثناء الأزمة المالية منذ عام 2008.
- رصيد الكويت من علاقاتها الدولية، الذي يعزز سمعتها على الصعيد الدولي كبلد ينتهج سياسة متوازنة وودية مع الجميع، كما يقوم ذراعه التنموي، الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، بمد يد العون الانمائي للدول الأقل تنمية في أنحاء العالم.
- عضوية الكويت في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومنطقة التجارة العربية الحرة الكبرى، واتفاقيات مناطق التجارة الحرة مع عدد من الدول، توهلها لفتح أسواق جديدة، والاستفادة من قوانين تحرير التجارة وإزالة القيود الجمركية، سواء من خلال سهولة التصدير لهذه المناطق، أو من خلال الاستثمار المباشر للاستفادة من الأسواق الكبيرة، والعمالة الماهرة، والخبرة المحلية المكتسبة في الاستثمار.

الجزء الثاني

التوجه الاستراتيجي لبرنامج العمل

يقوم النهج الاستراتيجي للبرنامج على أساس رؤية "الكويت 2035" التي تحدد التوجهات المستقبلية للعمل الإنمائي الوطني والأطر المرجعية للسياسات العامة، التي تضعها الحكومة وتعمل على تنفيذها. ويتطلب تحقيقها أن تكون جميع مكونات الوطن الرئيسة على اهبة الاستعداد للشروع في هذه المسيرة، والعمل بجدية من خلال الشراكة الوطنية الفعلية على الالتزام في اتخاذ وتنفيذ القرارات الشجاعة والمدروسة، ووضع وتعديل القوانين والتشريعات والسياسات اللازمة التي من شأنها ضمان الانتقال إلى عصر الرفاه المستدام المنشود .

علاوة على ذلك، فهذا التغيير يتطلب من الجميع، دون استثناء، تفهم الضرورة القصوى للتغيير والتخلي عن المفهوم النمطي لرعاية الدولة لهم. فالاستمرار في الرعاية على هذا النحو، كما تشير اليه الدراسات والتقارير الدولية والمحلية، سيؤدي بالكويت وأبنائها الى هاوية العجز لامحالة، خلال الاعوام ما بين 2021-2029.

برنامج العمل الحكومي 2014/2013 – 2017/2016

"شراكة في المسؤولية لاستدامة الرفاه"

وحرص من الحكومة على تفادي هذه الحتمية وتحملا لمسئولياتها التاريخية تجاه الوطن، حددت وبكل عزم وإصرار اتجاه نهجها الاستراتيجي الذي يكفل بداية تحول الكويت من دولة الرعاية المرحلية الى دولة الرفاه المستدام .

ويرتكز هذه النهج الى فهم واضح بأنه، ولضمان استدامة النمو والتنمية، وحُسن سلامة تنفيذ المشاريع والبرامج الإنمائية، فإن الأمر يستدعي العمل على عدة مستويات، تشريعي ومؤسسي ومجتمع وفرد في آن واحد، لأننا في سباق مع الزمن. وذلك يستلزم تخطيطاً استراتيجياً لإدارة عملية التحول التنموي هذا، من إعادة هيكلة على صعيد المؤسسات، وتحسين أدائها، ورفع مستوى القدرات والتقنيات والخدمات والتنسيق والتعاون فيما بينها لضمان تحديث الدولة، وجعلها كيانا أكثر مرونة واستجابة الى المتغيرات والمتطلبات .

كما يلحظ هذا النهج تحقيق معدلات نمو اقتصادي جيدة ومستدامة كهدف أساسي. ويدعو للإصلاح الاقتصادي والمالي والتكيف الهيكلي بهدف معالجة الاختلالات والتشوهات الهيكلية القائمة، وما يتصل بها من اختلالات فرعية في مختلف القطاعات الاقتصادية سببها سياسات الرعاية المرحلية المطبقة. ويقوم على إعادة النظر في دور الدولة في النشاط الاقتصادي بما يوفر المقومات اللازمة لريادة ونمو مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي، وإشراكه والمواطنين مع القطاع العام في تحقيق أهداف استدامة التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ولأن التنمية لا تقاس بما يتحقق في الحاضر، وإنما فيما توفره هذه الإنجازات من ضمانات للأجيال القادمة للاستفادة من ثمارها والبناء عليها للمستقبل، كهدف رئيسي لاستدامة الرفاه الاجتماعي والاقتصادي، ستعمل الحكومة على مجموعة مسارات متوازنة لتحقيق أهداف استدامة الرفاه بترسيخ مفهوم الرعاية العادلة والمتوازنة لأجل الحاضر والمستقبل.

المنطلقات والمرتكزات

تؤدي الحكومة مهامها في إطار دولة الدستور والمؤسسات والقانون. ويستند برنامج عملها خلال فترة ولايتها الدستورية الى مجموعة من المنطلقات الوطنية التي تشكل مجتمعة، الإطار المرجعي الناظم والحاكم والمرشد للعمل الحكومي، وهي تتلخص في الآتي:

المنطلقات

- التزام الحكومة بالدستور نصاً وروحاً، وحرصها التام على تأصيل قواعده ومبادئه في إدارة الشأن العام، وسعيها الدؤوب لبناء دولة المؤسسات وترسيخ سيادة القانون، وأداء مهامها وممارسة اختصاصاتها في إطار ما رسمه الدستور وحدده القانون.
- توجيهات حضرة صاحب السمو أمير البلاد حفظه الله ورعاه التي تشكل نبراساً للعمل الوطني، ومرشداً للسلطات الثلاث، وتتضمن الخطوط العامة لأحوال وشؤون البلاد، والأولويات المستجدة، والتحديات التي تتطلب المعالجة ورؤية الحكومة بهذا الشأن، وما

برنامج العمل الحكومي 2014/2013 – 2017/2016

"شراكة في المسؤولية لاستدامة الرفاه"

تعزز القيام به لمعالجة ذلك. وسوف تسترشد الحكومة بمضامين التوجيهات الأميرية السامية في تنفيذ برنامج عملها.

- تلتزم الحكومة تماماً بنص المادة (50) من الدستور في خصوص التعاون بين السلطات، التي أوضحت بجلاء القاعدة الأساسية للنظام الدستوري ممثلة بالفصل بين السلطات والذي لا يؤدي أغراضه ولا يحقق أهدافه إلا على مبدأ دستوري أصيل وهو التعاون البناء الوثيق فيما بينها. وبهذا الشأن، تؤكد الحكومة أن أدوات الرقابة والمساءلة البرلمانية هي اختصاص أصيل لمجلس الأمة، وستجأوب معها بشفافية ووفقاً للدستور. كما تؤكد الحكومة أن استخدام تلك الأدوات ينبغي أن يكون وفق القواعد والإجراءات والأطر الدستورية، وبما يكفل ويعزز التعاون الدستوري البناء بين الحكومة ومجلس الأمة، ويحقق الأهداف المرجوة من هذا التعاون وعلى رأسها الأداء الفعال للسلطتين التشريعية والتنفيذية.
- بناء شراكات وطنية راسخة تكون مقوماتها الثلاثة: شراكة إنمائية مع القطاع الخاص والمجتمع المدني، وشراكة سياسية مع مختلف الأطياف السياسية الوطنية، وشراكة مجتمعية مع جميع مكونات الشعب الكويتي. وتتطلع الحكومة إلى أن تؤدي وسائل الإعلام الوطنية دورها المحوري في التوعية والترويج لتعزيز هذه الشراكات لتحقيق الأهداف المتوخاة .
- الرؤية الاستراتيجية – الكويت 2035- التي حددت التوجهات المستقبلية العامة للعمل الإنمائي الوطني والتي ترمي إلى تحويل الكويت لمركز مالي وتجاري جاذب للاستثمار بريادة القطاع الخاص.

المرتكزات

- التزاماً منها بالأطر المرجعية سالفة الذكر والمنطلقات التي تحدد نطاق عملها وأدائها ومسؤولياتها، فإن الحكومة تجدد تمسكها بثوابت المجتمع الكويتي والمبادئ التي يستند عليها النظام الدستوري. ولترجمة ذلك وتأكيد، فإن سياسات الحكومة، ومنهج عملها، وأدائها التنفيذي، سوف ينطلق من المرتكزات التالية:
- حماية وتطوير النظام الديمقراطي وتعزيز المكتسبات الدستورية، وترسيخ سيادة القانون ودولة المؤسسات وضمن العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص.
 - تدعيم أركان الوحدة الوطنية والتماسك الاجتماعي باعتبارهما السياج الحامي للكويت وشعبها، وتعميق التعاون الإيجابي البناء بين السلطات باعتباره ركيزة للاستقرار، ومدخلاً إلى التنمية الحقيقية، والطريق لتكامل مكونات نظامنا الدستوري والارتقاء بأداء الحكومة.

برنامج العمل الحكومي 2014/2013 – 2017/2016

"شراكة في المسؤولية لاستدامة الرفاه"

- الالتزام بالنهج الإصلاحى الشامل على مختلف الأصعدة وخاصة الاقتصادى والإدارى والمالى، كضرورة وطنية ملحة لمعالجة التحديات الوطنية القائمة، ومواكبة التطور العالمى بهدف تنشيط وتحديث الاقتصاد الوطنى، وتعزيز قدرته التنافسية وتفعيل دور الإدارة العامة فى التنمية، وإصلاح التعليم باعتباره الرافد الأساسى للتنمية البشرية.
- تعميق الاهتمام برعاية الشباب وتوفير فرص العمل التى تكفل لهم العيش الكريم، بما يمكنهم من المشاركة والإسهام بفعالية فى عملية النهوض الوطنى الشامل.
- الحفاظ على الثقافة والهوية الكويتية والانفتاح على العالم وتعزيز التسامح، ومواكبة التقدم العالمى، والتعامل الإيجابى مع الثقافة العالمية دون المساس بالهوية والثوابت الوطنية، وهى سمات ضرورية لمواكبة التقدم والحدثة.

أولويات البرنامج وملخص المشاريع الرئيسية

استناداً الى تحليل الوضع الراهن، والتوصيات والدراسات المقدمة، واسترشاداً بالأطر المرجعية المذكورة أعلاه، وانطلاقاً من رغبتها الصادقة فى تحقيق إنماء اقتصادى واجتماعى مستدام، وإدراكها ان تحقيق رؤية الكويت 2035 وتلبية الاحتياجات الملحة للمواطنين يستوجب العمل بشكل مختلف عما سبق، لخلق بيئة حكومية إيجابية متجددة ومسؤولة، تستجيب بسرعة وفعالية الى متغيرات الاحداث والقضايا الاجتماعية والاقتصادية المستجدة، اعتمدت الحكومة سبع عشرة أولوية وطنية لبرنامجها. وهى على النحو التالى:

- تعزيز الوحدة الوطنية والمواطنة المسؤولة
- استدامة الطبقة الوسطى
- زيادة توفير السكن وتقليل فترة الانتظار
- تحسين منظومة وخدمات الرعاية الصحية
- تطوير نظام التعليم لمواكبة سوق العمل والتطور المعرفى والتكنولوجى
- التنمية الشبابية
- تفعيل الحوكمة والإصلاح الإدارى
- إعادة هيكلة الميزانية العامة للدولة
- تعزيز مكانة الكويت كمركز مالى وتجارى
- تنويع الاقتصاد وتعزيز مشاركة القطاع الخاص
- تحديث البنية التحتية وزيادة القدرة الاستيعابية
- تفعيل دور الصندوق الوطنى لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة
- خلق فرص عمل منتجة
- دعم الثقافة والاتصال والاعلام
- حماية البيئة

برنامج العمل الحكومي 2014/2013 – 2017/2016

"شراكة في المسؤولية لاستدامة الرفاه"

- معالجة قضايا المقيمين بصورة غير قانونية
- استكمال البنية التشريعية

لقد طورت الحكومة المشاريع الرئيسية وفقا لأولويات برنامجها، وستقوم بتقديم تفاصيلها ومدد إنجازها وفق القانون بشأن التخطيط الاقتصادي والاجتماعي ضمن:

- الخطة السنوية 2014/2013 التي تم إعدادها بالتنسيق والترابط مع ميزانية الدولة لنفس العام، وسيتم ارسالها بمشروع بقانون إلى مجلس الأمة خلال شهر نوفمبر 2013 وهي الخطة الاخيرة في تنفيذ الخطة الإنمائية متوسطة الاجل الحالية.

- الخطة الإنمائية متوسطة الأجل للسنوات 2015/2014-2019/2018 وذلك بالاتساق والتكامل مع ما تضمنه برنامج عمل الحكومة من توجهات وأولويات وقضايا، وستقوم الحكومة بإرسالها بمشروع بقانون إلى المجلس المقرر بعد ارسال الخطة السنوية بفترة وجيزة.

ويسعى البرنامج ، من خلال هذه المشاريع إلى إنجازات أساسية تنوى الحكومة تحقيقها خلال فترة ولايتها الدستورية 2014/2013 – 2017/2016. وفيما يلي ملخص بالمشاريع الرئيسية والانجازات المتوقعة:

تعزيز الوحدة الوطنية والمواطنة المسؤولة

ولتحقيق سياساتها وأهدافها الاستراتيجية لمحور التماسك الاجتماعي، طورت الحكومة عددا من المشاريع تعنى بتريخ الهوية والانتماء الوطني، وغرس قيم المواطنة المسؤولة، وتعزيز الوحدة الوطنية والقيم الأخلاقية ونبذ جميع مظاهر التفرقة. وتضمنت المشاريع مبادرات لتعزيز التماسك الأسري، وتفعيل الحوار الفكري والديني لقبول الآخر وثقافة التسامح. بالإضافة الى مشاريع تدعم الشباب على العمل التطوعي، وتنمي فيهم مهارات التفكير الحر والإبداع.

الرعاية السكنية

تسعى الحكومة هنا لتحقيق مجموعة من الأهداف الاستراتيجية من خلال المشاريع المطروحة، وفي مقدمها توفير سكن ملائم للمواطنين وتقليص فترات الانتظار لمستحقي الرعاية السكنية من خلال بناء 36705 وحدة سكنية مختلفة، وإعطاء حوالي 4200 قرض لشراء وبناء وحدات سكنية وتشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص لبناء مدن سكنية (منطقتي الخيران والمطلاع) من خلال تأسيس شركات مساهمة للتنمية الإسكانية، يساهم بها المواطنون بنسبة 50% من اسهمها. إضافة لتعديل وإصدار بعض التشريعات التي تساهم في تبديل مفهوم الرعاية السكنية واستدامته.

الرعاية الصحية

برنامج العمل الحكومي 2014/2013 – 2017/2016

"شراكة في المسؤولية لاستدامة الرفاه"

ستعمل الحكومة على زيادة الطاقة السريرية من 7990 إلى 11439 سريراً في نهاية عام 2017، وزيادة عدد المراكز الصحية من 101 إلى 125 مركزاً في نهاية عام 2017، إضافة إلى تحسين وتطوير جودة الخدمات الصحية ورفع كفاءة الطواقم الطبية والسعي الجاد لتحويل الكويت إلى مركز إقليمي لمعالجة الأمراض المزمنة غير المعدية.

التربية والتعليم

تسعى الحكومة إلى تطوير المناهج التعليمية للمراحل المختلفة، فضلاً عن انجاز 33 مدرسة وطرح 81 مدرسة في جميع المراحل التعليمية للتعاقد. كما، سيتم تصميم وتطبيق نظام ومعايير لرخصة المعلم، وتحسين أداء الكويت في اختبار تيمز للرياضيات والعلوم، وكذلك برلينز للقراءة.

أما بالنسبة إلى للتعليم العالي، فتتضمن المشاريع انجاز البنية التحتية لمدينة صباح السالم الجامعية، ورفع الطاقة الاستيعابية لجامعة الكويت من 38800 إلى 48750، وفي المعاهد التطبيقية من 43 ألف إلى 47.5 ألف طالب. كما ستركز مؤسسات التعليم العالي على تطوير منظومة متكاملة لاستخدام التكنولوجيا في العملية التعليمية، والتوسع في استخدام اساليب التعليم الالكتروني E-Learning وتطوير برنامج التعليم عن بعد Distance Learning .

التنمية الشبابية

اعتمدت الحكومة وثيقة المؤتمر الوطني للشباب وبشرت في العمل بتوصياته. ففي هذا الإطار، حددت الحكومة مجموعة من الأهداف الاستراتيجية في مقدمها إنشاء المدينة الشبابية الكويتية ومشاريع للاستفادة من طاقات الشباب وتمكينهم وبناء قدراتهم، بالإضافة إلى دعم مبادرات شبابية في مجالات الاقتصاد والثقافة والاعلام. ولهذا الغرض ستضع الجهات المختصة استراتيجية وطنية للرعاية والتنمية الشبابية واعداد مؤشرات أداء قياس لجودة الرعاية الشبابية.

أما على الصعيد الرياضي، فسوف تطور البنية الانشائية للحركة الرياضية، بتصميم وتنفيذ 14 مركزاً للشباب و6 مراكز للفتيات واستكمال 14 نادياً رياضياً و8 نوايا متخصصة، بما في ذلك اندية لذوي الاحتياجات الخاصة.

إصلاح هيكلية الموازنة العامة

ستستكمل الحكومة جهودها في الاصلاحات الهيكلية للمالية العامة للدولة من خلال تخفيض العجز غير النفطية بالموازنة العامة بما يضمن العدالة واستفادة الأجيال الحالية والقادمة من المواطنين من موارد الدولة بصورة متوازنة. وستقوم الحكومة خلال ولايتها الدستورية بترشيد الإنفاق العام وخفض النمو في الإنفاق الجاري، وزيادة مستويات الإنفاق الاستثماري وتعزيز الإيرادات غير النفطية عبر اتخاذ الاجراءات التالية:

- استكمال الإجراءات المطلوبة للانتقال لموازنة البرامج وتقييم الأداء.

برنامج العمل الحكومي 2014/2013 – 2017/2016

"شراكة في المسؤولية لاستدامة الرفاه"

- مواصلة كبح وضبط مظاهر الهدر المختلفة في المصروفات الحكومية ذات الصلة بالمشتريات والمناقصات وغيرها، وترشيد الأوامر التغييرية وضبطها في المشاريع .
 - ترشيد وتطوير برامج الدعم للسلع والخدمات وضمان وصول الدعم إلى مستحقيه .
 - ربط الأجور والامتيازات الوظيفية الحكومية بالإنتاجية والانضباط وكفاءة الأداء، ومراجعة قوانين وأنظمة الخدمة المدنية ذات الصلة.
 - توفير آليات مناسبة لتحصيل المستحقات المالية للحكومة مقابل الخدمات العامة، وخاصة مستحقات الكهرباء والمياه والاتصالات.
 - تعديل نظام الرسوم والاسعار على السلع والخدمات العامة بما يساهم في الحد من الإسراف في استهلاكها وسوء استغلالها ودون المساس بأصحاب الدخل المتدنية .
 - دعم جهود ومبادرات التعاون الاقتصادي في إطار مجلس التعاون الخليجي. وتطبيق ضريبة القيمة المضافة
- كما ستعمل الحكومة من خلال التعاون مع مجلس الامة الموقر على استعجال إصدار التشريعات وإدخال التعديلات التشريعية المطلوبة على بعض التشريعات القائمة ذات الصلة.

تنويع الاقتصاد وتعزيز مشاركة القطاع الخاص

ستدعم الحكومة تفعيل دور القطاع الخاص في الأنشطة الاقتصادية وتخصيص بعض أنشطة القطاع العام، ودعم المشروعات الصغيرة وتطويرها وتحسين بيئة الاستثمار والأعمال. وخلال الفترة الدستورية، سيجري العمل على تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص من خلال انشاء شركات مساهمة في شتى مجالات التنمية الاقتصادية، وسوف يعطى المواطنون فرص المشاركة عن طريق تملك الأسهم في تلك الشركات بما يعادل 50% من اسهمها. ومن المتوقع ان تكون قيمة المشاريع التنموية لتلك الشركات حوالي 12 مليار دينار. ومن أهم الشركات التنموية الذي سيتم تأسيسها:

- شركة لتوليد الطاقة الكهربائية التقليدية وتحلية المياه (محطة الزور الشمالية) - المرحلة الأولى
- شركة لتوليد الطاقة الكهربائية التقليدية وتحلية المياه (محطة الزور الشمالية) - المرحلة الثانية

برنامج العمل الحكومي 2014/2013 – 2017/2016

"شراكة في المسؤولية لاستدامة الرفاه"

- شركة لتوليد الطاقة الكهربائية التقليدية وتحلية المياه - محطة الخيران
- شركة لتوليد الطاقة الكهربائية باستخدام الطاقة الشمسية (العبدلية)
- شركة لتوسعة محطة الصرف الصحي في ام الهيمان
- شركة مستشفيات الضمان الصحي
- شركة تطوير المدن وادارتها- مدينة خيران
- شركة تطوير المدن وادارتها- مدينة المطلاع
- شركة اسكانية منخفضة التكاليف

اضافة الى ذلك، سيتم طرح مشروع تدوير النفايات الصلبة في كبد، وتطوير شارع عبد الله المبارك وإقامة مركز تجاري تعليمي ثقافي وترفيهي على القطاع الخاص. إضافة الى مشروع تنفيذ وتمويل وصيانة 9 مدارس ومجمع سكن للمعلمين.

اما في مجال التخصيص فستقوم الحكومة بخصخصة عدد من المشاريع من ابرزها صناعات الأسمدة وعمليات الأسطول البحري إضافة الى خصخصة الوكالة البحرية ومصانع تعبئة أسطوانات الغاز، وقطاع البريد وعدادات الانتظار ونقل إدارة المخزون الحكومي إلى القطاع الخاص.

ولأهمية دور المشاريع الصغيرة في الاقتصاد الوطني فستتبنى الحكومة سياسة تعزيز مشاركة الشباب في العمل الحر وخلق فرص عمل منتجة لهم من خلال توطين قطاع المشروعات الصغيرة على أسس سليمة تدعم نشأته، وتقوي بنيته وتطلق قدراته وتعزز كفاءته في بيئة تنافسية واقعية وتعمل على تحقيق تنوع في أنشطتها وتكاملها مع المشروعات الكبرى. وعليه فستقوم الحكومة على إصدار اللوائح التنفيذية والإجرائية ووضع استراتيجية عمل للصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة لتمويل المبادرات والمشروعات الصغيرة وتفعيل النسب بالعقود الحكومية. كما ستوفر الحكومة حوالي 160،000 متر مربع في مناطق الشدادية وصبجان من قسائم حرفية وخدمية جاهزة لإقامة مشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم عليها.

ولتعزيز الكفاءة التنافسية للقطاعين التجاري والصناعي وتوفير بيئة أعمال تنافسية سيتم الانتهاء من بناء قاعدة بيانات السجل التجاري وفقا للتصنيف الدولي (التنقيح الرابع على الحد السادس)، وانشاء وتشغيل النافذة الموحدة، وتأسيس نظام لمراقبة حركة الاسعار الإلكترونية، وإقامة منطقة لوجستية توفر البنية التحتية للخدمات التجارية والصناعية، وانشاء وتطوير المناطق الحرة والأراضي المخصصة لهيئة الاستثمار المباشر والانتهاى من تنفيذ البنية التحتية لمنطقة الشدادية الصناعية ومنطقة صبجان لتوفير ما يقارب 1350 قسيمة صناعية وتنفيذ مشروع توسعة مطار الكويت (مبنى المسافرين الجديد) وتنفيذ ميناء مبارك الكبير (المرحلة الأولى) وانشاء المركز التكنولوجي للملكية الفكرية.

برنامج العمل الحكومي 2014/2013 – 2017/2016

"شراكة في المسؤولية لاستدامة الرفاه"

وستعمل الحكومة على استكمال البنية التشريعية الاقتصادية، من خلال التعاون مع مجلسكم الموقر لاستعجال إصدار التشريعات الاقتصادية الجديدة، وإدخال التعديلات التشريعية المطلوبة على بعض التشريعات الاقتصادية القائمة.

تحديث البنية التحتية

سيتم خلال سنوات البرنامج تحسين وتطوير شبكات الصرف الصحي (زيادة أطوال الصرف الصحي من 8108 كم الي 8415 كم بمقدار 307 كم وبنسبة 4% تقريبا)، وإضافة 2930 ميغاوات للقدرة الحالية للكهرباء لتلبية الاحتياجات المتزايدة والطلب على المياه عن طريق إضافة 130 مليون جالون إمبراطوري للطاقة الاستيعابية الحالية لها. كما سيتم العمل على رفع الطاقة التشغيلية للموانئ وتطويرها ، وكذلك رفع الطاقة الاستيعابية لمطار الكويت الدولي من 9 الي 25 مليون مسافر. وسوف تنجز المرحلة الأولى من ميناء مبارك الكبير، ويتم تطوير ميناء الشويخ وانشاء محطة للحاويات فيه.

خلق فرص عمل منتجة للكويتيين

ستعمل الحكومة هنا على تحقيق الأهداف الاستراتيجية في تطوير منظومة التوظيف في القطاع الحكومي بما يلبي الاحتياجات التنموية والارتقاء بالمستوى والكفاءة الإنتاجية لسوق العمل الكويتي الحكومي والخاص والتوجه نحو العمل بالقطاع الخاص. وسيتم في هذا الإطار وبناء على النمو الاقتصادي المتوقع من خلال تنفيذ المشاريع المقترحة في برنامج العمل، زيادة فرص العمل والطلب على العمالة الكويتية في القطاعين العام والخاص خلال السنوات الاربعة القادمة. ومن المتوقع ان يتم خلق فرص عمل لحوالي 500،77 كويتي.

كما ستقوم الجهات المعنية بالدولة على وضع السياسات والاجراءات واتخاذ القرارات اللازمة لمعالجة الاختلالات بين تخصصات الخريجين ومتطلبات سوق العمل عن طريق إعادة تأهيل وتدريب أولئك الخريجين، وترشيد وتوجيه طلاب التعليم العالي للانخراط في التخصصات العلمية والمهنية والحد من انخراطهم في التخصصات الادبية من أجل تعزيز فرصهم في الحصول على عمل، وتوطين وتلبية احتياجات السوق لتلك الاختصاصات.

تفعيل الحوكمة المؤسسية والإصلاح الإداري

ستستكمل الحكومة جهودها لتفعيل الحوكمة المؤسسية وستقوم بالعمل على إعادة هيكلة القطاع الحكومي ليصبح أكثر كفاءة وفاعلية. وسيتم انجاز العمل على البوابة الالكترونية لدولة الكويت وتطوير المشروع الوطني الآلي للخدمات الحكومية وتعديل القرارات و الإجراءات بمؤسسات الدولة بما يضمن فض التشابك وتقليص الدورة المستندية وتبسيط الإجراءات ورفع كفاءة الخدمات العامة المقدمة للمواطنين وخدمات قطاع الأعمال.

وعلى صعيد الإصلاح الإداري، سيتم وضع لوائح ربط الرواتب والاجور بالإنتاجية؛ وانشاء مركز تدريب وتأهيل القياديين والاشرفيين، ومواصلة تنفيذ برامج التدريب المتخصصة في إدارة التنمية

برنامج العمل الحكومي 2014/2013 – 2017/2016

"شراكة في المسؤولية لاستدامة الرفاه"

والبرامج التدريبية النوعية في مرافق العمل، وربط البرامج التدريبية بالاحتياجات الفعلية لسوق العمل. بالإضافة الى اصدار مرسوم بتعديل نظام الخدمة المدنية لتحديد شروط وفترة العمل للوظائف القيادية وآلية تقييمها وتعديل قرارات مجلس الخدمة المدنية بشأن نظم واليات التعيين والتقييم والترقيات بما يعزز مستوى الاداء والانتاجية والالتزام بالعمل ويكرس ثقافة الإبداع والمبادرة والمسؤولية ويرسخ مبادئ الشفافية والمساءلة والمحاسبة.

دعم الثقافة والاتصال والاعلام

ستدعم الحكومة بيئة الاتصال والإعلام، بثتى وسائلها وأشكالها، نظرا للدور الاستراتيجي والمحوري الذي تلعبه كركن أساس في الاستثمار الخدمي، وفي إبراز مميزات الكويت كمركز مالي وتجاري جاذب للاستثمار عند جميع الشرائح السوقية المستهدفة. وكذلك الاسهام في إنجاح العملية السياسية والتنمية بترسيخ ثقافة التواصل ما بين الدولة والمواطنين، والترويج للمعلومات والثقافة الوطنية لنشر الوعي، وتعزيز الشفافية والتماكك الاجتماعي.

ولهذا الغرض، ستطلق الحكومة حملة رئيسية للترويج لوسم الكويت محلياً وخارجياً، Branding Kuwait ترمي إلى الترويج الاستثماري والاجتماعي والثقافي للكويت محلياً ودولياً. ويتطلب نجاح هذه الحملة تضامير الجهود والخبرات الوطنية المتميزة والمشاركة والشراكة مع سائر القطاعات والمواطنين لاسيما الشباب.

واستناداً الى استراتيجية الترويج والتوعية العامة لبرنامج العمل الحكومي ، سيتم التعاون مع وزارة الاعلام وسائر الجهات المعنية، لتوظيف هذه البيئة بكافة وسائلها وتقنياتها، إضافة الى وسائل التواصل الحكومية من الكترونية وغيرها، للتعريف بأهدافه الاستراتيجية الداعمة للوحدة الوطنية ولتنويع الاقتصاد بريادة القطاع الخاص، وتحقيق الإصلاحات وتعزيز الاداء العام والمعرفة والابداع ورفع مستوى التنافسية لدى المواطنين.

وسيتم في هذا الإطار تطوير الرسالة الإعلامية في الداخل والخارج من خلال تكثيف البرامج المتخصصة التلفزيونية والاذاعية، وتوسيع الحريات الإعلامية وتنظيم حملات لتنمية الوعي الإعلامي واستخدام شركات علاقات عامة لتعزير صورة الكويت في الخارج. كما سيجري العمل على تطوير البنية التحتية للإعلام من خلال انشاء وتجهيز محطتي ارسال إذاعي في جنوب الصباحية والصبية، وانشاء محطة ارسال تلفزيوني فضائية أرضية وانشاء وتحديث البنية الأساسية للإرسال الإذاعي الى النظام الرقمي وانشاء شبكات بث وأرشفة رقمية للإذاعة. وسيتم أيضاً انشاء استديوهات للبث والمونتاج الإذاعي والتلفزيوني بالنظام الرقمي، وبناء شبكة حديثة للأخبار والتلفزيون، وتوريد وتركيب وتشغيل فضائية متنقلة، إضافة الى تطوير مركز الرصد والقياسات وربط مجمع الاعلام ومحطات الارسال والمباني بشبكة الاليف الضوئية.

كما ستعمل الحكومة على تطوير البنية الثقافية من خلال انجاز مجمع عبد الله السالم الثقافي والاجتماعي ومجمع جابر الأحمد الثقافي والاجتماعي، وكذلك مشروع التنقيب عن الآثار وإعادة تأهيل مباني متحف الكويت الوطني والقبة السماوية (عرض ثلاثي الابعاد للأعمال الفنية والتراثية).

برنامج العمل الحكومي 2014/2013 – 2017/2016

"شراكة في المسؤولية لاستدامة الرفاه"

وسيتم أيضاً انجاز العمل في مشروع الفهرس الوطني. وسيكون لمختلف الفنون بما فيها الفرق المسرحية حصتهم من الدعم الحكومي وذلك لنشر الثقافة والفنون والآداب.

حماية البيئة

تولي الحكومة اهتماماً كبيراً بالحفاظ على البيئة الكويتية بهدف حمايتها واستدامتها للجيل الحالي والأجيال المستقبلية. وفي هذا المجال ستعمل على الحفاظ على الموارد المائية وحماية البيئة البحرية، وحماية التنوع البيولوجي والبيئة البرية، وخفض تركيز الانبعاثات الرئيسية المسببة لتلوث الهواء، وتحقيق الإدارة البيئية المتكاملة في دولة الكويت وتطوير نظام متكامل لإدارة المخاطر.

كما ستنفذ الحكومة برامج تهدف الى زيادة الوعي البيئي لدى المواطنين الكويتيين، وستضع سياسات لمكافحة المتغيرات الناتجة عن تردي جودة المياه، إضافة الى نظم لمراقبة ورصد مكونات التنوع الأحيائي في البيئات المختلفة لدولة الكويت.

معالجة أوضاع المقيمين غير القانونيين

إدراكاً من الحكومة بأهمية مشكلة المقيمين بصورة غير قانونية من الجوانب الامنية والانسانية والسياسية، وتأكيداً لذلك، تم سابقاً إنشاء الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع أولئك المقيمين بالمرسوم رقم 2010 /467، للعمل على إنهاء هذه المشكلة خلال خمس سنوات. وقد باشر الجهاز مهامه الفعلية وأصدر بالتعاون مع الوزارات المعنية عدة قرارات توفر لهذه الفئة العيش الكريم، من تعليم ورعاية صحية وشبكة أمان اجتماعي، وتنظيم الشهادات الرسمية المتعلقة بالأحوال الشخصية. ويقوم الجهاز في عمله بشكل ناشط وفق سياسة ثابتة لمنح الجنسية لمن يستحقها، وفق الشروط والضوابط التي تقتضيها المصلحة العامة. وستمضي الحكومة في تقديم كافة أنواع الدعم اللازم للجهاز للإستكمال الدور المناط به في التعامل مع هذه المشكلة متعددة الجوانب والعمل على حلها وفق الاطار الزمني المحدد.

استكمال البيئة التشريعية

وتسعى الحكومة هنا بالتعاون مع مجلس الامة الى اصدار 51 تشريعاً خلال السنوات الأربع المقبلة حتى يمكنها انجاز برنامجها وتحقيق الاهداف الاستراتيجية والمشاريع التنموية التي تضمنها. وفيما يلي قائمة بتلك المشاريع بقانون موزعة على سنوات برنامج عمل الحكومة:

برنامج العمل الحكومي 2014/2013 – 2017/2016

"شراكة في المسؤولية لاستدامة الرفاه"

الجدول الزمني					القانون
←←	/2016 2017	/2015 2016	/2014 2015	/2013 2014	
					مشروع قانون المشتريات والمناقصات العامة
					مشروع قانون بتعديل أحكام قانون نظام أملاك الدولة وتنظيم عمليات البناء والتشغيل والتمويل
					مشروع قانون تنظيم الوكالات التجارية
					مشروع قانون بتعديل قانون السجل التجاري
					مشروع قانون بإنشاء مؤسسة عامة للكهرباء والماء
					مشروع قانون بإنشاء المدن الاسكانية
					مشروع قانون بشأن تعديل قانون تنظيم الاعلان عن المواد المتعلقة بالصحة رقم 28 لسنة 2002
					مشروع قانون بشأن تعديل قانون انشاء ديوان المحاسبة

برنامج العمل الحكومي 2014/2013 – 2017/2016

"شراكة في المسؤولية لاستدامة الرفاه"

الجدول الزمني					القانون
←←	/2016 2017	/2015 2016	/2014 2015	/2013 2014	
					مشروع قانون الهيئة بإنشاء مدينة الحرير وجزيرة بوبيان
					مشروع قانون بإصدار الخطة السنوية 2014/2013
					مشروع قانون بإنشاء هيئة الطرق والنقل
					مشروع قانون انشاء هيئة اتصالات
					مشروع قانون الرهن العقاري
					مشروع قانون الحضانة العائلية
					مشروع قانون في شأن الحضانات الخاصة
					مشروع قانون انشاء ديوان حقوق الانسان

برنامج العمل الحكومي 2014/2013 – 2017/2016

"شراكة في المسؤولية لاستدامة الرفاه"

الجدول الزمني					القانون
←←	/2016 2017	/2015 2016	/2014 2015	/2013 2014	
					مشروع قانون بشأن تعديل بعض أحكام قانون الجزاء
					مشروع قانون بشأن المعاملات الالكترونية
					مشروع قانون الجامعات الحكومية
					مشروع مرسوم بقانون بشأن الاتفاقية الأمنية الخليجية
					مشروع قانون بشأن الأحداث
					مشروع قانون التعليم الخاص
					مشروع القانون بشأن الخدمة العسكرية الوطنية
					مشروع تعديل احكام القانون رقم (79) لسنة 1995 بشأن الرسوم والتكاليف المالية مقابل الانتفاع بالمرافق والخدمات العامة

برنامج العمل الحكومي 2014/2013 – 2017/2016

"شراكة في المسؤولية لاستدامة الرفاه"

الجدول الزمني					القانون
←←	/2016 2017	/2015 2016	/2014 2015	/2013 2014	
			■		مشروع قانون بتعديل بعض احكام قانون الخدمة المدنية
			■		مشروع قانون بإصدار الخطة التنموية 2015/2014 - 2019/2018
			■		مشروع قانون تعديل قانون هيئة اسواق المال
			■		مشروع قانون تنظيم الإفلاس
			■		مشروع قانون نشاط التأمين
		■			مشروع قانون حماية المستهلك
			■		مشروع قانون شامل لحماية البيئة
		■			مشروع قانون إنشاء للطيران المدني
			■		مشروع قانون انشاء محكمة الاسرة

برنامج العمل الحكومي 2014/2013 – 2017/2016

"شراكة في المسؤولية لاستدامة الرفاه"

الجدول الزمني					القانون
←←	/2016 2017	/2015 2016	/2014 2015	/2013 2014	
		■			مشروع قانون بشأن حقوق الطفل
		■			مشروع قانون انشاء المحاكم الاقتصادية
			■		مشروع قانون تعديل مرسوم قانون المرور
		■			مشروع قانون حماية الملكية الفكرية
	■				مشروع قانون الصحة النفسية
	■				مشروع قانون لحماية حقوق المرضى
	■				تعديل قانون انشاء المؤسسات العلاجية 1960/49
		■			تعديل قانون تنظيم استخدام الأشعة المؤينة 1977/131.
			■		تعديل قانون مكافحة المخدرات 1983/74.

برنامج العمل الحكومي 2014/2013 – 2017/2016

"شراكة في المسؤولية لاستدامة الرفاه"

الجدول الزمني					القانون
←←	/2016 2017	/2015 2016	/2014 2015	/2013 2014	
					تعديل قانون مكافحة المؤثرات العقلية 1987/48.
					تعديل قانون الوقاية من مرض متلازمة العوز المناعي المكتسب 1992/62.
					تعديل قانون مكافحة التدخين 1995/15.
					تعديل قانون تنظيم مهنة الصيدلة وتداول الأدوية 1996/28.
					تعديل قانون الفحص الطبي للراغبين في الزواج 2008/31.
					تعديل المرسوم بقانون رقم 31 بسنة 1978 بشأن قواعد إعداد الميزانية العامة
					مشروع قانون الأحكام الإدارية الموحدة للقوانين الضريبية
					مشروع قانون لاتفاقية تطبيق القيمة المضافة بدول مجلس التعاون
					الهيئة العامة الكويتية للمواصفات والمقاييس والجودة

برنامج العمل الحكومي 2014/2013 – 2017/2016

"شراكة في المسؤولية لاستدامة الرفاه"

الجزء الثالث

استراتيجية الرصد والتقييم والمتابعة

نظام الرصد والتقييم

تعمل الحكومة على تأسيس نظام للرصد والتقييم والمتابعة من شأنه خلق ثقافة أداء عالي تعزز الحوكمة المؤسسية، وتحسن عملية صنع السياسات واتخاذ القرارات، وتفعّل الشفافية والمساءلة والمحاسبة.

يستهدف هذا النظام أداء الحكومة وبرنامج عملها والمشاريع في طور التخطيط والتنفيذ. ويتيح للحكومة امكانية تحسين السياسات ومستوى فعالية البرامج والمشاريع، وتعزيز جودة التكلفة، ورفع الاداء وانتاجية للإدارات العامة، وذلك بإنتاج المعرفة من خلال توثيق وتعميم الدروس المستفادة والمعلومات والبيانات والتقارير على جميع الجهات المعنية.

ويتضمن النظام إضافة الى الرصد والتقييم والمتابعة، عملية جمع المعلومات والتحقق منها وتحليلها ورفع التقارير ذات الصلة. ومن إحدى ركائزه هو استخدام المؤشرات الدولية ووضع مجموعة من المؤشرات الوطنية للأداء (KPIs) تلتزم فيها جميع الجهات المعنية. وبذلك ستقوم الحكومة في:

- رصد وتقييم الأولويات الوطنية بهدف تحسين البرامج والسياسات والخطط ورصد التقدم المقترن بخطط العمل للبرنامج
- رصد وتقييم الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين من خلال القيام باستطلاعات للرأي لمعرفة انطباعاتهم ورصد تجاربهم عند تلقيهم مختلف الخدمات، والقيام بزيارات مفاجئة للمراكز ومواقع المشاريع وتقييم ادائها.
- ترشيد وقيادة عملية تحسين كفاءة الاداء والرصد والتقييم من خلال تطوير القدرات والمهارات ذات الصلة عند القياديين والإداريين والموظفين المعنيين في التخطيط والتنفيذ، وذلك لمعالجة مشاكل جودة البيانات وإدارة المعلومات وتطوير المؤشرات الوطنية والرصد والتقييم.

الهيكلية التنظيمية للرصد والتقييم والمتابعة

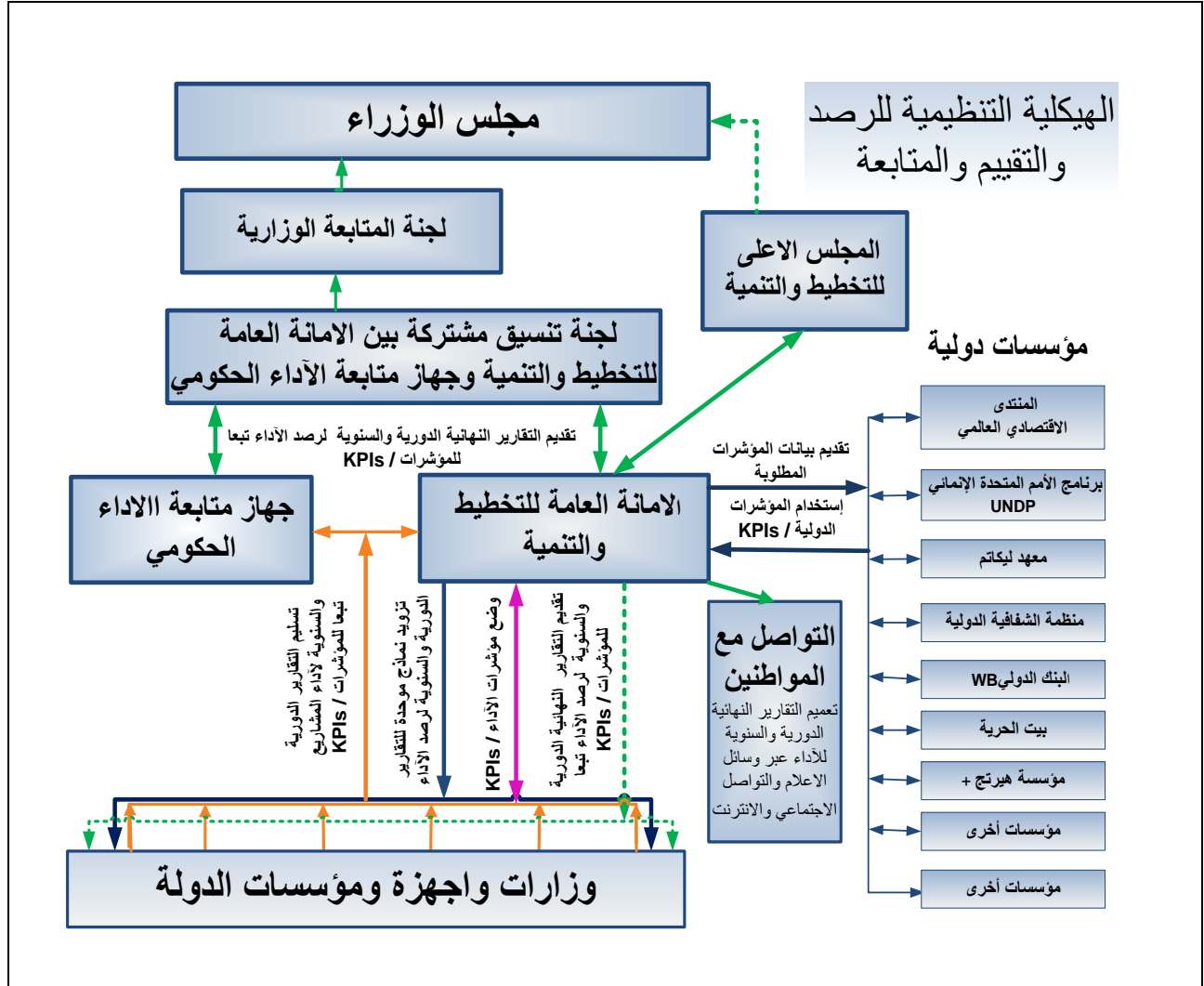
التزاما من الحكومة بضمان تنفيذ البرنامج، قرر مجلس الوزراء ان يشكل لجنة وزارية لمتابعة برنامج عمل الحكومة، تتولى مهمة مراقبة سير عملية التنفيذ ومتابعة الاداء والتقدم المحرز او التعثر في المشاريع المقررة لفترة **2014/2013 – 2017/2016**. ولهذا الغرض وضعت الحكومة هيكلية تنظيمية للمتابعة تعمل من خلال آلية واضحة المعلم والمنهجية ومن اجل ضمان تكامل وفعالية عملية الرصد والتقييم والمتابعة. وتشمل هذه الهيكلية (رسم توضيحي 1) عدة جهات واجهزة وزارية وغير حكومية، بدءا من مجلس الوزراء ولجنة المتابعة الوزارية، والامانة العامة

برنامج العمل الحكومي 2014/2013 – 2017/2016

"شراكة في المسؤولية لاستدامة الرفاه"

للمجلس الاعلى للتخطيط والتنمية، وجهاز متابعة الاداء الحكومي، الى مختلف وزارات واجهزة الدولة، وعدد من المؤسسات الدولية المعنية بوضع المعايير والمؤشرات الدولية والتواصل مع المواطنين.

رسم توضيحي 1: الهيكلية التنظيمية للرصد والتقييم والمتابعة



برنامج العمل الحكومي 2014/2013 – 2017/2016

"شراكة في المسؤولية لاستدامة الرفاه"

آلية المتابعة

- تقوم الامانة العامة للمجلس الاعلى للتخطيط بالتعاون مع كافة الوزارات والجهات الحكومية بوضع مجموعة من مؤشرات الأداء (KPIs) الدولية والوطنية، مستمدة من عدة منظمات دولية معنية بنظم القياس والمعايير.
- توفر الامانة العامة للتخطيط لتلك الوزارات والجهات نماذج موحدة لتقارير رصد الاداء الدورية والسنوية .
- بعد رصد الاداء، تقدم كل من الوزارات والجهات المعنية تقاريرها الدورية ربع السنوية والسنوية الى الامانة العامة للمجلس الاعلى للتخطيط والتنمية والى جهاز متابعة الأداء الحكومي .
- عند تسلمه التقارير يقوم جهاز متابعة الأداء الحكومي بإجراء تدقيق عشوائي ربع سنوي، يتبعه بتدقيق إلزامي سنوي على جميع الجهات المشاركة. ويقدم الجهاز نتائج التدقيق إلى الامانة العامة للتخطيط.
- لدى استلامها التقارير الدورية ربع السنوية والسنوية، ترفع الامانة العامة للتخطيط تقاريرها الخمسة - اربعة منها ربع سنوي، والخامس سنوي – مرفقة بتوصياتها، الى لجنة المتابعة الوزارية والمجلس الاعلى للتخطيط والتنمية، والوزارات والجهات المعنية الأخرى إن ارتأت ذلك ..
- تناقش لجنة المتابعة الوزارية هذه التقارير مع المجلس الاعلى للتخطيط والتنمية، ومن ثم ترفع بدورها ملاحظاتها وتوصياتها بشأنها الى مجلس الوزراء لمناقشتها واتخاذ القرار المناسب فيها.
- تعمل الامانة العامة للمجلس الاعلى للتخطيط والتنمية على توفير البيانات الوطنية المطلوبة من قبل المنظمات الدولية.
- والتزاماً من الحكومة بتطبيق مبدأ الشفافية، فسوف تعمل الامانة العامة للمجلس الاعلى للتخطيط والتنمية على التواصل مع المواطنين بانتظام، من خلال نشر نتائج التقارير والتوصيات سالفة الذكر مستعينة بالوسائل الإعلامية المختلفة، بما فيها وسائل الإعلام الاجتماعي، والمواقع الحكومية الإلكترونية وغيرها.

برنامج العمل الحكومي 2014/2013 – 2017/2016

"شراكة في المسؤولية لاستدامة الرفاه"

المؤشرات الدولية

قامت الحكومة باستخدام عدد من المؤشرات الدولية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، من أجل تحقيق اولويات برنامج عملها وضمان إحداث الأثر المنشود منها. وذلك من أجل تقييم سياساتها والمشاريع المدرجة في البرنامج لهذا الغرض. وقد انتقت مجموعة أساسية من المؤشرات لاستخدامها على الصعيد الوطني. ادناه عرض لتلك المؤشرات في مختلف القطاعات التنموية.

المؤشرات الوطنية

إضافة الى المؤشرات الدولية، عملت الوزارات على وضع مؤشرات ذات طابع وطني ومحلي وذلك لقياس جودة الخدمات المقدمة للمواطنين، واداء الوزارات والمؤسسات الحكومية ذات الصلة وربطها بالإنفاق ونسب الانجاز، لتحقيق الاهداف الاستراتيجية التي حددتها. وانتقت هذه المؤشرات بناء للبيانات والدراسات والابحاث المتوفرة واستطلاعات الرأي، وتبعاً لطبيعة المشاريع والاحتياجات والمتطلبات الوطنية.

متطلبات عملية تنفيذ الرصد والتقييم

تعي الحكومة ان نجاح عملية الرصد والتقييم مرتبط بستة عناصر رئيسية ستقوم على توفيرها، وهي:

- الإرادة السياسية القوية والالتزام على اعلى المستويات السياسية والادارية بالشفافية والمساءلة وتحقيق النتائج
- أداء متماسك وجدولة النتائج التي تحدد النتائج المتوخاة، والتدخلات الاستراتيجية لبرنامج العمل
- الجهوزية لنقله نوعية والاستعداد لقبول التغيير من قبل الوزارات والإدارات والمؤسسات والاجهزة الحكومية وشركاء التنمية سعياً لتحقيق النتائج المنشودة
- توزيع وتنسيق أدوار الوزارات والإدارات والمؤسسات والاجهزة الحكومية وشركاء التنمية كل حسب اختصاصاته وقدراته وقوة تأثيره وخبرته التنفيذية
- انشاء نظام محاسبة ومساءلة القياديين والمسؤولين مرتبط بتقييم الاداء والانجاز لبرنامج العمل الحكومي.

برنامج العمل الحكومي 2014/2013 – 2017/2016

"شراكة في المسؤولية لاستدامة الرفاه"

الوضع الحالي والمستهدف لدولة الكويت على بعض المؤشرات العالمية الهامة

آلية متابعة المؤشر	المستهدف				الوضع الحالي	المؤشر
	/2016 2017	2016/2015	2015/2014			
سنوي	33	35	36		38	الرخاء
سنوي	45	50	55		66	مؤشر مدركات الفساد
سنوي	32	34	35		36	الصحة
سنوي	80	85	95		104	مؤشر جودة النظام التعليمي
سنوي	30	34	36		37	التنافسية
سنوي	45	50	55		66	الحرية الاقتصادية

برنامج العمل الحكومي 2014/2013 – 2017/2016

"شراكة في المسؤولية لاستدامة الرفاه"

المؤشر	الوضع الحالي	/2014 2015	/2015 2016	/2016 2017	آلية متابعة المؤشر
سهولة ممارسة الأعمال	82	80	70	50	سنوي
تطوير سوق المال	74	68	55	50	سنوي
تمكين التجارة	66	60	55	50	سنوي
البنية التحتية	60	57	55	48	سنوي
كثافة المطارات	73	70	65	60	سنوي
الانفتاح على اتفاقيات الخدمات الجوية	119	115	85	83	سنوي
الاداء البيئي	126	120	115	100	سنوي

برنامج العمل الحكومي 2014/2013 – 2017/2016

"شراكة في المسؤولية لاستدامة الرفاه"

المؤشر	الوضع الحالي	/2014 2015	/2015 2016	/2016 2017	آلية متابعة المؤشر
كفاءة سوق العمل	98	90	75	58	سنوي
مؤشر تطور الحكومة الإلكترونية	63	60	57	55	سنوي
مؤشر الحرية	5 (ترتيب من 7)	4	4	3	سنوي
عبء اللوائح والقوانين والأنظمة الحكومية	145	130	120	100	سنوي
المحاسبة في اتخاذ القرارات الحكومية	99	80	75	70	سنوي

برنامج العمل الحكومي 2014/2013 – 2017/2016
"شراكة في المسؤولية لاستدامة الرفاه"